المفهوم الصَّرفيّ للعلل الدَّلاليَّة و القياسيَّة عند الثَّمانيني في كتابه شرح التَّصريف

أ. عيَّادة عليّ سالم أبوغفّة

قسم اللُّغة العربيَّة ـ كليّة الآداب والعلوم قصر خيار

جامعة المرقب

الملخص:

إنَّ علم الصَّرف من أجلِّ العلوم اللُّغوية وأهمها؛ لما له من بالغ العناية ببنية الكلمة، فيه يعرف ضبط بنية الكلمة وأحوالها التي ليست بإعراب ولا بناء، ولأهمية هذا العلم اعتنى به علماؤنا الأوائل، فصنفوا فيه المؤلفات، وأبدعوا في المصنَّفات ومن هؤلاء الأعلام الثمانيني (ت442هـ)، من علماء القرن الخامس الهجري، يعد الثمانيني من أشهر تلاميذ ابن جنّي(392هـ)، وقد شرح كتاب "الملوكي في التَّصريف" لشيخه ابن جنّي سماه شرح التصريف، وهو شرح مفيد غزير، استفاض فيه، وأبدع في شرحه.

قدَّم البحث ترجمة موجزة للثَّمانيني، وكتابه "شرح التَّصريف"، ثمَّ تعريف للعلَّة لغة واصطلاحًا، وظهور مصطلح العلَّة ورسوخه، واقتصر البحث على نوعين من العلل وهما: العلل الدَّلاليَّة، والعلل القياسيَّة.

Abstract

Morphology is one of the greatest linguistic sciences and the most important of them because of its great care about the structure of the word, and through which the structure of the word and its states are determined that are neither syntactic nor constructive. However, because of the importance of this science, our early scholars took care of it, so they classified books and works in it. Among these scholars is Athamanini (442 AH), one of the scholars of the fifth century AH. The Athamanini is considered one of the most famous students of Ibn Jinni (392 AH). He explained the book “Almalouki fi Attasrif” by his sheikh, Ibn Jinni, which he called Sharh Attasrif, a prolific useful explanation, elaborated on it, and excelled in its explanation.

The research presented a brief interpretation of Athamanini, and his book “Sharh Attasrif”, then a definition of the irregularity linguistically and idiomatically, and the emergence and consolidation of the term irregularity. However, the research was limited to two types of irregularities: semantic irregularities, and standard irregularities.

المقدِّمة:

اللُّغة العربيَّة لها الأهمية الكبرى، والمنزلة العظمى، نزل بها القرآن الكريم، وفضلها الله ـ تعالى ـ عن سائر اللُّغات، وإنَّه لشرف للإنسان أنْ يجتهد ويتبحرَّ في هذه اللُّغة؛ لينال رضا الله أولًا ، ويزداد بها مكانة ومنزلة في مجتمعه ثانيًّا.

ولأجل هذه الأهداف سار نخبة من العلماء العرب وغيرهم على هذا النَّهج، فبحثوا في هذه اللُّغة ، وقعدوا قواعدها، وفصلوا النَّحو عن الصَّرف فيها، فعلَّلُوا كلَّ ما وقع تحت أيديهم ؛ لأنَّ التَّعليل ظاهرة فطريَّة لدى الإنسان منذ القدم؛ حيث كان يتأمل

ظواهر الطبيعة من حوله ويحاول تفسيرها وتعليلها، ولهذا فلم يكن غريبًا أن يعرف المسلمون التَّعليل فيجعلوه ركنًا أساسيًا في مناهج علومهم المختلفة ومن ضمنها اللُّغة العربيَّة ؛ لتصبح لغة تعليميَّة يتعلمها الإنسان ، وتدوَّن بها العلوم؛ لأنَّ التَّعليل للأمور والمسائل يجعل الفهم سهلًا وميسّرًا.

وقد اشتهر أعلام بارزون في هذا المجال من بينهم: عمر بن ثابت الثَّمانيني (ت:442هـ)، الذي شرح كتاب (التَّصريف الملوكي) أو (مختصر التَّصريف) لابن جنّي، فقد كان الثَّمانيني معلمًا ضريرًا ، وكان حريصًا على إيصال المعلومات إلى تلاميذه بشكل ميسَّر وواضح، والمسائل الصرفيَّة إذا كانت معلَّلة كان الفهم إليها أسرع، ورسوخها في الذهن أبقى، أمَّا إنْ كانت غير معلَّلة فلن يستفيد المتعلم منها شيئًا.

اهتم بالتَّعليل للمسائل الصَّرفيَّة التي قد يشعر أنَّها قد لا تفهم أو يصعب بيانها على التِّلميذ أو القارئ، فيقدم الإجابة الشَّافية لما يرد في الذهن حول المسألة الصَّرفيَّة التي يشرحها، ومن أمثلة ذلك تعليلهم لاختيار مادة (فعل) للميزان الصَّرفي حيث يقول:" فإنَّما اختاروا هذه الأحرف الثَّلاثة لوزن الأصل؛ لأنَّهم لم يجمعوا الحروف كلها فاختاروا لها ثلاثة أحرف من ثلاث مراتب: حرف من الشَّفه، وحرف من الحلق، وحرف من الفم، فاختاروا الفاء؛ لأنَّها من أطراف الأسنان العليا، وباطن الشَّفه السُّفلى، واختاروا العين من حروف الحلق، واللام من حروف الفم، فتمَّ لهم الوزن بهذه الحروف الثَّلاثة ونابت عن جميع حروف المعجم" (شرح التَّصريف ص223).

ولما أحسَّ الثَّمانيني بهذا الميل الفطريّ في نفسه حرص على تعليل ما يراه محتاجًا إلى التَّعليل في شرحه لكتاب ابن جنّي المليء بالمسائل الصَّرفيَّة المعلَّلة تعليلًا تعليميًا، فأقمت بحثي المفهوم الصَّرفي للعلل الدَّلاليَّة والعلل القياسيَّة عند الثَّمانيني في كتابه:(شرح التَّصريف)

ترجمته: هو عمر بن ثابت بن إبراهيم بن عبدالله، أبو القاسم الضَّرير النَّحوي، المعروف بالثَّمانيني، وكنيته أبو القاسم، وهذا ما أجمعت عليه المصادر التي ترجمت له (ينظر: مرآة الجنان،47/3،والأعلام،43/5).

توفي الثَّمانيني يوم الأحد مستهل ذي القعدة من عام اثنين وأربعين و أربعمائة من الهجرة، في مدينة الموصل(الأعلام 43/5).

كتاب "شرح التَّصريف"

يُعدُّ كتاب "التَّصريف الملوكي" لابن جنّي من متون التَّصريف المختصرة؛ حيث إنَّه لم يشمل أبواب التَّصريف كلها، وإنَّما تحدث عن بعض منها، واشتهر الكتاب بين النَّاس بهذا العنوان (ينظر: نزهة الألباء، ص256).

تناول كتاب "التَّصريف الملوكي" جوانب مختصرة من فنون علم التَّصريف، ولم يحط به كلّه، أمَّا كتاب" شرح التَّصريف" للثَّمانيني، فهو شرح لكتاب " التَّصريف الملوكي"، والشَّارح هو تلميذ ابن جنَّي أبو القاسم الثَّمانيني، سار فيه على منهج ابن جنَّي في ترتيب كتابه، فتحدث في البداية عن معنى التَّصريف، ثُمَّ ذكر حروف الزيادة، وهكذا إلى أن اختتم كتابه بمسائل التَّمارين.

وبالحديث عن منهج المصنَّف في كتابه، فقد اتَّبع الثَّمانيني منهجًا تفرَّد به عن غيره من المؤلفين؛ حيث تميَّز منهجه بالسُّهولة والوضوح وذلك بعرض الفكرة في أكثر من موضع لتصل إلى الأذهان بشكل ميسَّر.

وتميَّز منهج الثَّمانيني أيضًا بعدم عزو الآراء إلى أصحابها؛ بل كان يصدرها بعبارات دون نسبتها إلى أصحابها نحو:" وقال بعض النَّحويين"، أو "قال المحققون" (ينظر: شرح التَّصريف ص226).

ومن أهم ما يميّز منهج الثَّمانيني في تصنيف كتابه التَّعليل للمسائل الصَّرفية، وتميَّز أيضًا بتفسير الكلمات الغريبة نحو تفسيره لمعنى كلمة "سنْبَتَة" (ينظر: شرح التَّصريف ص258).

هذه هي باختصار أهم السِّمات التي تميَّز بها منهج الثَّمانيني في تصنيفه لهذا الكتاب.

العلَّة لغة:

العلَّة في اللُّغة مأخوذة من (عَلَلَ)بفتح العين، وهي تأتي لمعانٍ عدَّة منها: تكرار الشَّيء أو تكريره، ومنه العَلَلَ وهو الشَّربة الثَّانيَة، يقال: عَلَلَ بعد نَهَلٍ وعَلَّهُ يَعُلُّهُ و يَعِلّه، إذا سقاه الشَّربة الثَّانيَة. (ينظر: العين 88/1).

وتطلق على التَّشاغل والتَّلهي، يقال: تَعَلَّلَ بالأمر واعتلَّ أي تشَاغَل، وعَلَّلَهُ بطعام أو حديث ونحوهما، شغله بهما، ويقال: فلان يُعَلِّلُ نفسَه بتَعِلَّةٍ، وتَعَلَّلَ به، أي: تَلَهَّى به وتجَزَّأ. (ينظر: لسان العرب 469/11مادة ع ل ل).

والعِلّة بالكسر- المرض - والحدث يشغل صاحبه عن حاجته كأنَّ تلك العلَّة صارت شغلًا ثانيًا منعه عن شغله الأوَّل. (ينظر: لسان العرب، مادة [ع ل ل]).

العلَّة اصطلاحا:

وردت عدَّة تعريفات للعلَّة في اصطلاح العلماء فيعرفها الجرجاني(ت:816هـ) بأنَّها :" ما يتوقف عليه وجود الشَّيء خارجًا ومؤثرًا فيه" (التَّعريفات، ص)108، كما عرَّفها صاحب كتاب أصول النحو العربي بأنَّها: "تفسير الظَّاهرة اللُّغوية، والنُّفوذ إلى ما وراها وشرحًا للأسباب التي جعلتها على ماهي عليها". (أصول النحو العربي، ص108).

ظهور مصطلح العلَّة ورسوخه:

إنَّ التَّعليل ظاهرة إنسانية فطريَّة، فليس غريبًا أن يعرفه المسلمون منذ القدم، فالعلَّة ركن من أركان القياس، ولقد قاس مسلمو الصَّدر الأوَّل وعلَّلوا أمور الدين، و للقياس تعريفات كثيرة، فقد عرَّفه ابن الأنباري (ت 577هـ) بأنَّه:" حمل فرع على أصل بعلَّة، وإجراء حكم الأصل على الفرع، وقيل: هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع، وقيل: هو اعتبار الشَّيء بالشَّيء بجامع، وهذه الحدود كلّها متقاربة" (الإغراب في جدل الإعراب ص93).

وإذا كانت أركان القياس عند الأصوليين أربعة، فهي كذلك عند النُّحاة، يقول ابن الأنباري (ت577هـ):"و لابدَّ لكلّ قياس من أربعة أشياء، أصل وفرع وعلَّة وحكم" (ينظر: الإغراب في جدل الإعراب ص93).

وبهذا فقد انتشر مصطلح العلَّة في بداياته في علوم الفقه والشَّريعة، وانتشر بعد ذلك إلى أن أصبحت العلَّة أساسًا تقاس عليه علوم النَّحو والصَّرف (ينظر: الإغراب في جدل الإعراب ص95)، وعليه فإنَّه يحقّ لنا أن نقول: أنَّ القياس ـ والعلَّة ركن من أركانه ـ قد نشأ من مناخ الثَّقافة العربيَّة، ومن هذا المنطلق نستطيع أن نرى بوادر التَّعليل الأولى عند نحاة العربيَّة الأوائل، فقد كان عبدالله بن أبي إسحاق(ت 117هـ) من أبرز الأعلام الذين ينسب إليهم أنَّهم مهدوا طريق القياس والتَّعليل في الدَّرس النَّحوي، يقول ابن سلَّام (ت232هـ): "ثُمَّ كان من بعده عبد الله بن أبي إسحاق، فكان أوَّل من بعج النَّحو، ومدَّ القياس والعلل" (طبقات فحول الشُّعراء،14/1).

أمَّا عن أقسام العلل التي قسَّمها العلماء، فهي تتفاوت وتختلف كل حسب رأيه، فإذا تتبعنا كتاب التَّمانيني فإنَّنا نجده كثيرًا ما يعلل المسائل التي يرى أنَّها محتاجة إلى إيضاح.

فعلَّل بالحذف لمن طال عليه الكلام أو كثر استعماله لهذا المصطلح، وعلَّل بأمن اللبس وبالخوف منه، وعلَّل بالثَّقل لمن يلجأ إلى الخفة، وعلى هذا فإنَّنا إذا حاولنا تصنيف العلل كل حسب ما يتماشى معها فإنَّنا نصنفها على النَّحو الآتي:

1ـ علل استعماليَّة: وهي التي تعلل الاستعمال وتبرره، مثل: علَّة الثِّقل والخفة وغيرهما.

2 ـ علل تحويليَّة: وهي التي تنطلق من فكرة الأصل إلى خطوة جديدة تصير عليها كعلَّة الرُّجوع إلى الأصل والعوض.

3 ـ علل بين الاستعماليَّة والتَّحويليَّة: وهي التي يلحظ فيها من وجه أنَّها علل استعماليَّة ومن وجه آخر أنَّها علل تحويليَّة كالتَّقوية مثلًا.

4 ـ علل قياسيَّة: وهي التي تكون بملاحظة المشابهة، مثل علَّة الشَّبه.

5 ـ علل دلاليَّة: وهي التي تكون بإضفاء قيمة دلاليَّة على النَّص المعلل له، كالخروج عن القاعدة مثلًا في خوفهم من الالتباس. (ينظر: التَّعليل اللُّغوي في كتاب سيبويه، ص91).

اقتصر البحث على دراسة نوعين من تلك العلل، وهي العلل الدلاليَّة والعلل القياسيَّة.

أولا العلل الدلاليَّة: تُعدُّ من العلل التي اعتمد عليها الصَّرفيُّون في كثير من الأوجه الصَّرفيَّة التي اختلفوا فيها، وذلك لكونها تقوم على مراعاة المعنى أساسًا لتبرير قاعدة صرفيَّة، أو استعمال عربيّ، (ينظر: التَّعليل اللُّغوي في كتاب سيبويه، ص295)، ويمكن تعريفها بأنَّها : مجموعة العلل التي تفسر القاعدة بتقديم قيمة دلاليَّة لها، أو تبرير الخروج عن القاعدة بإظهار الفائدة الدّلاليَّة التي يحققها ذلك الخروج. (الأسس المنهجية في النَّحو العربي، ص394،395).

وفيما يلي بعض العلل التي تندرج تحت هذا النَّوع ، والتي احتج بها الصَّرفيُّون فيما جرى بينهم من مسائل:

ـ علَّة خوف الالتباس:

من العلل التي أوردها التَّمانيني لتعليل مسائل اللُّغة علَّة الخوف من الالتباس، وهو ما يؤدي إلى غموض المعنى، فقد كانت العرب تكره اللبس وتهرب منه كلَّما استطاعت؛ لأنَّ الكلام بين النَّاطقين رسالة، ولهذا السَّبب فإنَّ مستعمل اللُّغة

يستعمل الأساليب كيفما شاء إذا أمن الالتباس فيها ليفهم المراد من كلامه، ويتجنب الأساليب والعبارات والصَّيغ التي توقعه في اللبس، وقد كانت العرب تحرص على وضوح الدّلالة والإبانة بأقصى حد ممكن، وتتحاشى الخلط بين المعاني. (علل النَّحو،ص66).

يقول تمام حسَّان (ت:2011):" إنَّ اللُّغة العربيَّة وكلّ لغة أخرى في الوجود تنظر إلى أمن اللبس باعتباره غاية لا يمكن التَّفريط فيها؛ لأنَّ العلَّة الملبسة لا تصلح واسطة للإفهام والفهم" (اللغة العربية معناها ومبناها، ص233).

وقد علَّل الثَّمانيني في كتابه بالخوف من الالتباس فيما جاء مخالفًا عن القاعدة بسبب أنَّنا لو طبقنا عليه القاعدة السَّائدة فيه لأدَّى ذلك إلى حدوث لبس بينه وبين غيره من التَّراكيب، وهذا ما يتعارض مع سمات لغتنا العربيّة .

وهذه أمثلة على العلَّة وكيف أنَّ المصنَّف ساقها ليعلل بها ما احتمل فيه اللبس والإشكال والغموض.

ففي حديثه عن الماضي إذا كان على أربعة أحرف يرى الثَّمانيني أنَّهم ضمُّوا حرف المضارعة من مستقبله نحو: أَكْرَم ، يُكْرِم، وقد علل سبب اختيارهم للضَّمة أنَّ الفتحة قد غلب عليها الثلاثي، فبقيت الكسرة والضَّمة، ولم يختاروا له الكسرة خوفًا من أنْ يلتبس بلغة الذين يكسرون حرف مضارعة فقال في هذا:" ...ولم يجز أنْ يكسر لئلا يلبس بلغة يكسرون حرف مضارعة فخلصت له الضَّمة دون غيرها". (شرح التَّصريف، ص199).

وبناء على هذا القول فقد انفرد الثمانيني برأيه هذا ـ حسب دائرة بحثي ـ وهو أنَّ السَّبب في اختيار الضَّمة لمستقبل الفعل الماضي إذا كان على أربعة أحرف أنَّ الفتحة قد غلب عليها الثُّلاثي فلم يجز اختيارها، ولم يختاروا له الكسرة خوفًا من أنْ يلتبس بلغة الذين يكسرون حرف المضارعة، وقد بحثت في آراء العلماء حول هذا الموضوع وكيفية تعليلهم له فلم أقع على رأي لهم في هذه المسألة، وبهذا فقد تفرد الثَّمانيني بهذا التَّعليل وهو الخوف من الالتباس.

ـ تكلَّم الثَّمانيني عن الألفاظ التي وردت فيها الواو والياء دون قلب في نحو قولهم: (النزَوَان، والغَلَيان، و صَمَيَان)، فلا يجوز فيها القلب بسبب خوف الالتباس حيث قال:" ...فلا يجوز قلبه؛ لأنَّه لو قلب ألفًا لوجب أنْ تسقط إحدى الألفين لالتقاء السَّاكنين، فكان يبقى (نَزَان، وكَرَان، وصَمَان)، فكان يشتبه فَعَال من الصَّحيح بفَعَلَان من المعتل" (شرح التصريف، ص295).

يقول المبرّد(ت:286هـ)في ذلك:" ...وأمَّا في الأسماء فقولك النَّزوان والغثيان؛ لأنَّك لو حذفت لالتبس بفَعَال من غير المعتل" (المقتضب،260/1).

أمَّا ابن يعيش (ت:643هـ)فإنَّه يقول:" وكذلك قالوا (الغَلَيَان والنزَوان) فصحَّت الياء والواو فيهما مع تحركهما وانفتاح ما قبلهما؛ لأنَّهم لو قلبوهما ألفين وبعدهما ألف(فَعَلَان) لوجب حذف إحداهما فيقال: (غَلَان، ونَزَان)، فيلتبس فَعَلَان معتل اللام بفَعَال ممَّا لامه نون، فاحتملوا ثقل اجتماع الأشباه والأمثال؛ إذ ذلك أيسر من الوقوع في محظور اللبس والإشكال". (شرح المفصل، 363/5).

وتحدَّث ابن عصفور(ت:669هـ) عن سبب صحَّة الواو والياء في هذه الألفاظ فقال:" ...إلا أنَّ يؤدي الإعلال إلى الإلباس فإنَّك تصحَّح، وذلك نحو قَطَوان، و نَزَوان، فإنَّك تصحَّح الواو؛ لأنَّك لو أعللتها فقلبتها ألفًا لالتقى ساكنان، الألف المبدلة من حرف العلَّة، والألف التي تأتي من (فَعَلَان)، فيجب حذف إحداهما لالتقاء السَّاكنين فتقول: نَزَان و قَطَان، فيلتبس فَعَلَان بفَعَال" (الممتع، ص351).

وقد رأى الرَّضي(ت:686هـ) ما رآه سابقوه في هذا الموضوع؛ حيث وافق المبرّد فيما نقله عنه في كتابه فقال:(ونحو جَوَلَان، وحَيَدَان عند المبرّد شاذ خارج عن القياس، فإن أورد عليه نَزَوَان وغَلَيَان، وقيل: إنَّ اللام بالتغيير أولى أجاب بأنَّه لو قلب لزم الحذف فيلتبس فَعَلَان بفَعَال" (شرح شافية ابن الحاجب107/3).

نرى أنَّ العلماء قد اتَّفقوا في هذه المسألة، وهي أنَّ السَّبب في صحَّة الواو و الياء في قولهم (نَزَوَان و غَلَيَان)، هو خوفهم من الوقوع في اللبس؛ لأنَّه لو قلب للزم الحذف، وحينئذ يلتبس فَعَلَان بفَعَال، ولذا فإنَّ الثَّمانيني لم ينفرد برأيه هذا، وإنَّما سار على نهج من سبقه، فقد وافق المبرّد في رأيه في هذه المسألة، ومن ثَمَّ فقد وافقه في هذا الرَّأي من جاء بعده كابن يعيش وابن عصفور، ووافقهم الرَّضي في هذا أيضًا فيما حكاه عن المبرّد في كتابه.

ـ تكلَّم الثَّمانيني عن بناء اسم الفاعل من معتل العين في نحو:(باع، وقام، وخاف)، فعند بناء اسم الفاعل من هذه الأفعال فإنَّنا ندخل ألفًا قبل هذه الألف فيجتمع ألفان، فإمَّا أنْ نجمع بينهما أو نسقطهما أو نسقط أحدهما أو نترك أحدهما، والجمع بين ألفين محال؛ لأنَّ كلَّ واحد منهما قد دخل لمعنى وإسقاطه يخلّ بالمعنى الذي دخل من أجله، و لا يجوز إسقاط أحدهما، وقد علَّل المصنَّف سبب ذلك فقال: " و لا يجوز إسقاط أحدهما لئلا يلتبس الاسم بالفعل" (شرح التصريف ص444).

يقول المبرّد (ت:286هـ):" فإن بنيت فاعلًا من قلتُ، وبعتُ، لزمك أنْ تهمز موضع العين؛ لأنَّك تبنيه من فعل معتل، فاعتل اسم الفاعل لاعتلال فعله، ولزم أنْ تكون علته قلب واحد من الحرفين همزة وذلك قولك: قائِل، وبائِع، وذاك أنه كان قال وباع، فأدخلت ألف فاعل قبل هذه المنقلبة، فلمَّا التقت ألفان لا تكونان إلَّا ساكنتين لزمك الحذف لالتقاء السَّاكنين أو التَّحريك، فلو حذفت لالتبس الكلام وذهب البناء وصار الاسم على لفظ الفعل" (المقتضب99/1).

أمَّا العكبري (ت:616هـ) فيقول: "إذا اعتلت عين فعل نحو: قال، وباع، وخاف، ثُمَّ بنيت منه اسم فاعل زدت عليه ألفًا لتفرق بين الاسم والفعل، فتقع الألف المبدلة بعدها وهما ساكنتان وحذف إحداهما يخلّ بالمعنى، وتحريك الأولى يخرجها عن المد، ولأنَّه لاحظ لها في الحركة فحركت الثَّانية؛ لأنَّها تستحق الحركة في الأصل وكسرت على أصل التقاء الساكنين، وإذا حركت الألف انقلبت همزة لما ذكرنا في غير موضع فصار اللفظ به بائعًا وقائلًا وخائفًا" (اللباب في علل البناء والإعراب، 411/2).

قال ابن يعيش (643هـ) في هذه المسألة يقول: "...فلذلك قلت: قائم، وسائر، وهائب بالهمز، والأصل :قاوم، وساير، وهايب، فوجب إعلالها لاعتلال أفعالها، وإعلالها إمَّا بالحذف أو القلب، فلم يجز الحذف؛ لأنَّه يزيل صيغة الفاعل ويصيره إلى لفظ الفعل، فيلتبس الاسم بالفعل" (شرح الملوكي، ص492).

ذكر ابن عصفور(ت:669هـ) رأيه بقوله:" ومن هذا القبيل أيضًا، إبدالهم الهمزة من الياء والواو، إذا وقعتا عينين في اسم الفاعل بعد ألف زائدة، بشرط أن يكون الفعل الذي أخذ منه اسم الفاعل قد اعتلَّت عينه، نحو: قائم وبائع ، الأصل فيهما قاوم وبايع، فتحركت الواو والياء وقبلهما فتحة، وليس بينها وبينهما حاجز إلَّا الألف الزَّائدة وهي كما تقدم حاجز غيرُ حصين، وقد كانت الواو والياء قد اعتلَّتا في الفعل في قام وباع، فاعتلَّتا في اسم الفاعل حملًا على الفعل، فقُلبتا ألفًا فاجتمع ساكنان، فأُبدل من الثَّانية همزة، وحُركت هروبًا من التقاء السَّاكنين، وكانت حركتها الكسر على أصل التقاء السَّاكنين" (الممتع، ص218).

وأضاف ابن عصفور قوله في هذه المسألة :" وزعم المبرّد أنَّ ألف (فاعل) أُدخلت قبل الألف المنقلبة، في قال وباع، وأمثالهما، فالتقى ألفان وهما لا يكونان إلَّا ساكنين، فلزم الحذف لالتقاء السَّاكنين أو التَّحريكُ، فلو حذفتَ لالتبس الكلام وذهب البناء، وصار الاسم على لفظ الفعل، فتحرَّكت العين لأنَّ أصلها الحركة، والألف إذا تحرَّكت صارت همزة" (الممتع، ص218).

ومن خلال ما سبق يتبيَّن أنَّ آراء العلماء في هذه المسألة قد جاءت متفقة مع رأي التَّمانيني، فالمبرّد يرى فيما نقله عنه ابن عصفور أنَّ حذف إحدى الألفين في هذا البناء يؤدي إلى اللبس بين الاسم والفعل، وهذا هو رأي التَّمانيني الذي علَّل السَّبب في عدم حذف إحدى الألفين، لئلا يلتبس الاسم بالفعل، وقد وافقهم في هذا الرَّأي ابن يعيش وابن عصفور اللذان يريان أنَّ الحذف هنا يؤدي إلى اللبس؛ لأنَّ بناء الاسم يصير على لفظ الفعل، وقد كانت العرب تهرب من اللبس لئلا تختلط الأبنية قبل أن يعرف أيها يراد، أمَّا عن العكبري فإنَّه يقول: إنَّهم زادوا ألفًا عند بنائهم لاسم الفاعل من هذه الأفعال وذلك ليفرقوا به بين الاسم والفعل، وقد علَّل السَّبب في عدم جواز حذف إحدى الألفين أنَّ حذف إحداهما يخلّ بالمعنى الذي دخل من أجله ولذا لا يجوز حذفها .

ـ علة الفرق:

هذه العلَّة من العلل الوجيهة في الصَّرف التي يكثر دورانها على ألسنة الصَّرفيُّون، فقد علَّل بها الصَّرفيُّون الكثير من الظَّواهر اللُّغويَّة، إنَّها بمثابة الأداة التي يؤمن بها اللبس، ويتضح المعنى المراد، فيلجأ إليها للفصل بين المتشابهات، والفروق إنَّما تتحقق بالقرائن أيًّا كان نوعها .

"وهي علة تتصل بقصد الإبانة؛ إذ يعطى للحكمين المتشابهين مظهران مختلفان، توخيًا لدقَّة الدّلالة" (علم النَّحو لابن الورَّاق، ص61).

وعلَّة الفرق من العلل التي وردت في كتاب التَّمانيني، والتي تصنَّف ضمن العلل الدلاليَّة؛ لأنَّ التَّعليل بها يعود إلى المعنى، والفرق في هذه العلَّة ينسب إلى العرب أساسًا، فهم الذين يفرِّقون بين شيئين بملاحظة المعنى، وهذا التَّفريق المنسوب إلى العرب ليس منشؤه الرِّواية عن العرب، وإنَّما هو تفكير وتأمل في استعمالات العرب و أساليبهم ومن ثمَّ استنتاج لأوجه الخلاف والفرق بين هذه الأساليب لإظهار ما للمعنى من أهمية في التَّراكيب العربيَّة، وقد علَّل التَّمانيني في كثير من الصُّور التي جاءت مخالفة للقياس بأنَّها وردت على هذا النحو ليفرقوا بها بين صورة وأخرى. (ينظر التَّعليل اللُّغوي، ص321).

وهذه أمثلة على علَّة الفرق التي وردت في هذا الكتاب.

تحدَّث التَّمانيني عن زيادة الهاء في قولهم (أمَّهَات)؛ حيث يرى أنَّها زائدة وقد علَّل السَّبب في زيادتها أنَّها جاءت ليفرِّقوا بها بين العقلاء والبهائم فقال فيها :"إنَّما زيدت الهاء في أمهات ليُفرق بين العقلاء والبهائم؛ لأنَّه يقال في البهائم أمات". (شرح التَّصريف،ص279).

يقول المبرّد (ت:899هـ) في هذا: "فأمَّا (أمهات)فالهاء زائدة لأنَّها من حروف الزوائد تزاد لبيان الحركة في غير هذا الموضع فزيدت ولو قلت: أمات لكان هذا على الأصل، ولكن أكثر ما يستعمل (أمهات) في الإنس، و(أمات) في البهائم، فكأنَّها زيدت للفرق، ولو وضع كلّ واحدة في موضع الأخرى لجاز ولكن الوجه ما ذكرت لك والآخر إنَّما يجوز في شعر ترده إلى الأصل . (المقتضب،169/3).

وقال ابن السَّراج (316هـ) في هذا الجمع: "فأما (أمهات) فوزنها (فُعْلَهَات) يدلك على ذلك أنَّهم يقولون: (أم وأمهات) فيجيئون في الجمع بما لم تكن في الواحد، وقد حكى الأخفش على جهة الشُّذوذ أنَّ من العرب من يقول (أمَّهَة) فإنْ كان هذا صحيحًا فإنَّه جعلها (فُعَّلَة) وألحقها بجُحْدَب، ومن لم يعترف بجُحْدَب ولم يثبت عنده إنَّ في كلام العرب (فُعْلَلا) وجب عليه أن يقول(أُمَّهَة، فُعْلَهة)" (الأصول في النَّحو،336/3)

وقال ابن عصفور(ت: 669هـ) في هذا :" أمَّا أُمَّهَة ففيها خلاف، فمنهم من جعل الهاء فيه زائدة، ومنهم من جعلها أصليَّة، فالذي يجعلها زائدة يستدل على ذلك بأنَّها في معنى الأم...إلَّا أنَّ الفرق بين أُمَّهَة وأم أنَّ أُمَّهَة إنَّما تقع في الغالب على من يعقل، وقد يستعمل فيما يعقل وذلك قليل جدًا ...و(أم) تقع في الغالب على ما لا يعقل وقد يقع على العاقل، ...وممَّا يدل أيضًا على زيادة الهاء في (أمَّهَة) قولهم: أُمٌّ بيِّنة الأمومة بغير هاء، ولو كانت أصليَّة لثَبَتَتْ في المصدر، والذي يجعلها أصليَّة يستدل على ذلك بما حكاه صاحب العين من قولهم: تأمَّهتُ أمًا، فتأمَّهتُ :(تَفَعَّلْتُ) بمنزلة (تَنَبَّهتُ)، مع أنَّ زيادة الهاء قليلة جدًا، فمهما أمكن جعلها أصليَّة كان ذلك أولى فيها، والصَّحيح أنَّها زائدة؛ لأنَّ الأمومة حكاها أئمَّة اللُّغة، وأمَّا (تأَمَّهتُ) فانفرد بها صاحب العين، وكثيرًا ما يأتي في كتاب العين ما لا ينبغي أن يؤخذ به، لكثرة اضطرابه وخلله" (الممتع،ص149).

امَّأ المرادي (ت :749)فإنَّه يقول:" فالهاء في أمهات وأمهة زائدة؛ لسقوطها في قولهم: أم بينة الأمومة، وأجيب بجواز أصالتها، ويكون أمهة فُعَلَّة نحو أبهة، قد أجاز ذلك ابن السَّراج ، ويقويه حكاية صاحب العين تأمَّهت أمًا، بمعنى اتخذت أماً، ثُمَّ حذفت الهاء فبقي أُم، و وزنه فُع، أو تكون أمْهة وأم من باب سَبِطَ و سِبْطَر، وضعَّف هذا الجواب بأنَّه على خلاف الظاهر، وأنَّ حكاية صاحب العين تأمَّهت لا يحتج بها؛ لأنَّ في كتاب العين اضطرابًا لا يخفى، وكان الفارسي يعرض عنه" (توضيح المقاصد والمسالك1547/3).

يتبيَّن من خلال ما سبق أنَّ العلماء قد اختلفوا في هاء (أمهات)، فمنهم من يرى أنَّها زائدة كالمبرّد (ت: 899هـ) إنَّها زيدت للفرق بين العاقل وغير العاقل؛ حيث تستعمل (أمهات) للإنس، و(أمات) للبهائم، وقال بأنَّه لا يجوز لك أن تضع واحدة مكان الأخرى إلَّا في ضرورة الشِّعر، وهذا هو رأي شيخنا التَّمانيني الذي علَّل السَّبب في زيادة الهاء في (أمهات) ليفرّقوا بها بين العقلاء والبهائم، فيكون التَّمانيني قد وافق المبرّد في رأيه هذا ولم ينفرد به، وقد خالفهم ابن السَّراج في هذه

المسألة حيث رأى أنَّ الهاء في (أمهات) إنَّما هي أصليَّة، وقد اعتمد في قوله هذا على ما جاء في كتاب العين من قولهم (تأمَّهت أما)، وقد أجاز الأخفش (ت:215هـ) مجيئه على جهة الشُّذوذ فيما حكاه عنه ابن السراج، وأمَّا ابن عصفور فإنَّه يرى أنَّها زائدة؛ لأنَّ الأمومة حكاها أئمَّة اللُّغة، وأمَّا تأمَّهت فانفرد بها صاحب العين، وكثيرًا ما يأتي في كتاب العين ما لا ينبغي أن يؤخذ به لكثرة اضطرابه وخلله، ويرى المرادي أنَّ الهاء في أمهات زائدة ولكنَّه لم يعلل سبب زيادتها.

ـ تحدَّث الثَّمانيني عن إبدال الياء من الواو في نحو كلمة (عِيد)، حيث يرى المصنَّف أنَّها مبدلة من الواو لسكونها وانكسار ما قبلها ، لأنَّ أصلها (عِود) من العَوْد، و وزنها :(فِعْل)، وقد جاءوا بالياء فيه ليفرّقوا بين (عُودٍ)، و (عَوْدٍ)؛ إذ يقول الثَّمانيني فيه :" وعِيد، بالياء فيه منقلبة عن واو لسكونها وانكسار ما قبلها، وأصله: (عِوْدٌ، فِعْلٌ) من العَوْد، و لا اعتبار بلزوم الياء في التَّصغير والتَّكسير في قولهم:(عُبَيْدٌ، وأعياد)؛ لأنَّ هذا شاذ، وإنَّما ألزموه الياء ليفرّقوا بينه وبين (عُودٍ، و عَوْدٍ)" (شرح التَّصريف،ص315).

يقول ابن يعيش(ت:643هـ) في هذا:" وأمَّا (عِيدٌ، وأعيَاد)، فإنَّه وإن كان البدل فيه لعلَّة إذ أصله الواو؛ لأنَّه من العود، وإنَّما قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فكان القياس أن تعود إلى الواو في التَّصغير ...وإنَّما لزم البدل لقولهم في التَّكسير (أعياد)كأنهم كرهوا (أعْوَادًا) لئلا يلتبس بجمع عود" (شرح المفصل،411/3).

وأمَّا الرَّضي(ت:686هـ)فإنَّه يقول:" وإنَّما قالوا عُبَيْدٌ في تصغير عِيد، ليفرّقوا بينه وبين تصغير عُود، وكذلك فرّقوا جمعهما فقالوا : أعيَاد في جمع عِيد، وأعواد في جمع عُود" (شرح شافية ابن الحاجب،211/1).

وقال أبو سعيد العلائي في هذا الموضوع:" وقالوا في عيد أعياد، فإنَّ ياء عيد منقلبه عن واو؛ لأنَّه من عاد يعود، ثُمَّ التزموها في الجمع فقالوا: أعياد" (الفصول المفيدة في الواو المزيدة، ص46).

ذكر الأزهري (ت: 905هـ) أنَّهم:" قالوا في تصغير عِيد، عُبَيْد فصغروه على لفظه، ولم يردُّوه إلى أصله وقياسه، عُوَيْد، بالواو؛ لأنَّه من عاد يعود، فلم يردُّوا الياء إلى أصلها وهو الواو، قلت إنَّما قالوا ذلك شذوذًا كراهية لالتباسه بتصغير عُود" (شرح التَّصريح على التَّوضيح،573/2).

أمَّا عن السُّيوطي(ت:911 هـ) فإنَّه يقول:" وشذَّ من هذا الأصل قولهم: عِيدٌ، و عُبَيْدٌ، وكان القياس عُوَيْدًا، لأنَّه مشتق من العَود، وكذا قولهم في الجمع أعيَاد" (همع الهوامع،379/3).

ومن خلال هذا العرض يتبيَّن أنَّ العلماء لم يتفقوا في هذه المسألة وإنّما جاءت آراؤهم مختلفة؛ حيث يرى ابن يعيش أنهم كرهوا قولهم (أَعْوَاد) لئلا يلتبس بجمع عُوْدٍ فجاءوا به خلافًا للأصل خوفًا من الالتباس، أمَّا عن الرَّضي فإنَّه قد وافق رأي الثَّمانيني الذي رأى أنَّهم جاءوا بالياء فيه للفرق، أي ليفرقوا بين (عُودٍ، و عَوْد)؛ حيث قال إنَّهم جاءوا بالياء في تصغير (عِيدٍ) فقالوا (عُيَيْد) ليفرقوا بينه وبين تصغير (عُود)، وقد قال أبو سعيد العلائي إنَّ الياء في (أعياد)منقلبة عن واو لأنَّه من عاد يعود؛ لكنَّه لم يعلل ذلك سببًا واضحًا، وقد خالفهم الأزهري في رأيه في هذا الموضوع فقال: إنَّهم قالوا ذلك شذوذًا لئلا يلتبس بتصغير عُود، وقد وافقه السُّيوطي في هذا؛ حيث إنَّه رأى ما رآه الأزهري في أنَّ قولهم هذا من باب الشُّذوذ الذي لا يقاس

عليه غيره، فلم يتفق رأي هؤلاء العلماء مع رأي المصنَّف، وإنَّما جاء رأيهم مخالفًا لرأيه بخلاف الرَّضي الذي وافقه في أنَّ مجيء الياء في تصغير (عِيد) هو للتفرقة بينه وبين (عُود).

وبناء على هذا فإنَّ بعض الأمثلة التي علَّل فيها الثَّمانيني التغيير الذي طرأ عليها بسبب الفرق أو التَّفريق بينها وبين ما شابهها من مفردات.

ثانيًا العلل القياسيَّة:

القياس مصطلح ولد مع نشأة النحو تقريبًا، وله قيمة كبيرة عند النُّحاة، وهم جميعًا متفقون على الأخذ به غير منكرين له، قال ابن الأنباري (ت:577هـ):" اعلم أنَّ إنكار القياس في النَّحو لا يتحقق؛ لأنَّ النَّحو كلُّه قياس، ولهذا قال في حدِّه بأنَّه علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، فمن أنكر القياس فقد النَّحو"، فمن هذه العلل ما يلي:

ـ علَّة الشَّبه:

وهي أيضًا من العلل التي كثر استعمالها عند الصرفيِّين؛ حيث تقوم على تشبيه صيغة بأخرى، وكان هذا التَّشبيه قائمًا على أسس وقوانين حيث إنَّ العرب كانت تجعل الأكثر استعمالًا في الكلام هي الصِّيغ المشبَّه بها، والصِّيغ التي يقل استعمالهم إيَّاها هي التي يطبق عليها الحكم الذي شبهت به، وقد علل الثَّمانيني بهذه العلَّة في كتابه؛ حيث كان يعلل فيها سبب حذف بعض الحروف والحركات أو زيادتها، أنَّهم حذفوها بسبب شبهها بحروف أخرى تستحق الحذف أو الزِّيادة. (ينظر: التَّعليل اللُّغوي، ص216).

وهذه نماذج من هذا الكتاب التي علَّل فيها الثَّمانيني بعلَّة الشَّبه أو التَّشبيه.

في حديثه عن كلمة (مصائب) التي هي جمع (مصيبة)، يرى الثَّمانيني أنَّ أصلها (مصاوب)، فالواو هو الصَّحيح وهمزها خطأ، وقد علَّل المصنَّف سبب همزها بأنَّهم شبَّهوا الواو المكسورة حشوا بالواو المكسورة أولًا فقال في هذا:" ومن همزها شبه الواو المكسورة حشوًا بالواو المكسورة أولًا في نحو: إشاح، وهذا تأويل قريب" (شرح التصريف،ص328).

يقول سيبويه (ت:180هـ) في هذا:" فأمَّا قولهم (مصائب) فإنَّه غلط منهم، وذلك أنَّهم توهموا أنَّ(مصيبة، فَعِيلة)،وإنَّما هي (مفعَلة)، وقد قالوا :(مَصَاوِب)" (الكتاب،356/4).

وقال ابن جني (ت:392هـ) فيما نقله عن أبي إسحاق في كتابه:" وأجاز أبو إسحاق في قولهم: مصائب أن تكون الهمزة بدلًا من الواو المقدرة في مصاوب، وخالف النَّحويين أجمعين في أنَّ مصائب من الشَّاذ، وقال ليس كما ذهبوا إليه بل الهمزة في مصائب بدل من الواو في مصاوب" (المنصف،ص230).

وتحدَّث أيضًا في كتابه عمَّا جاء من غير أصل له ولا إبدال دعا القياس إليه فقال:" ...منه قولهم مصائب، وهذا ممَّا لا ينبغي همزه في وجه من القياس، وذلك أنَّ مَصْيَبَة مَفْعَلَة، فعينها كما ترى متحركة في الأصل فإذا أحتيج إلى حركتها في الجمع حملت الحركة وقياسه مصاوب" (الخصائص،146/3).

وقال العكبري (ت:616هـ) في هذا :" الياء مصيبة عين مبدلة من واو لأنَّه من صاب يصوب فجمعها يجب أن يكون على مصاوب بغير همز مثل: مَقَام و مَقَاوِم، إلَّا أنَّ العرب همزتها على خلاف القياس وهذا خلاف تركهم الهمز في بَرِيَّة، وخابيَة، والنبيّ، فإنَّ الأصل في ذلك كله الهمز وقد تركوه، فكذلك همزوا في مصائب ما ليس أصله الهمز" (اللباب في علل البناء والإعراب،411/2).

وتحدَّث ابن مالك (ت:672هـ)عن إبدال الهمزة من الواو فقال: " ...وقد تشبه غير الزَّائدة فتحمل عليها في الإعلال نحو مصيبة ومصائب، ومنارة ومنائر، هكذا سمعنا والقياس مصاوب ومناور" (إيجاز التَّعريف في علم التَّصريف،114/1).

ومن خلال هذا العرض يتبيَّن أنَّ العلماء قد اختلفوا في هذه المسألة وهي سبب همز الواو في (مصاوب)، فالثَّمانيني يرى أنَّ سبب همزتها هنا أنَّهم شبَّهوا الواو المكسورة حشوًا بالواو المكسورة أولًا في نحو: إشاح، ومنهم من سار على رأى المصنَّف فوافقه في ذلك كابن مالك الذي يرى أنَّهم همزوها؛ لأنَّهم شبهوها بغير الزَّائدة: إشاح وغيرها، ومن هنا فإنَّنا نراهم قد خالفوا من سبقهم من العلماء في هذا الموضوع، فقد أجاز أبو إسحاق فيما حكاه عنه ابن جني الهمز في مصائب؛ حيث رأى أنَّ الهمز في مصائب غلط، وذلك لأنَّهم توهموا أنَّ مصيبة فعِيلَة، وإنَّما هي مَفْعَلَة، وقال ابن جني في هذا إنَّه لا ينبغي لهم الهمز في وجه من القياس، وذلك لأنَّ الأصل في مصيبة مصوبة، فالعين فيها متحركة في الأصل فإذا أحتيج إلى حركتها في الجمع حملت على حركتها، أمَّا عن العكبري فإنَّه يرى أنَّهم همزوا مصائب على خلاف القياس، وبهذا فقد اختلف الثَّمانيني مع من سبقه من العلماء، واختلف معه من جاء بعده بخلاف ابن مالك الذي وافقه في هذه المسألة.

ـ وإنَّنا نرى الثَّمانيني أيضًا يعلل بالشَّبه في حديثه عن إبدال الميم من الواو في قولهم:(فم)؛ حيث قال :"قد أبدلوا الميم من الواو في قولهم: (فم)، والأصل فيه :(فَوْهٌ)، فأسقطوا الهاء؛ لأنَّها تشابه حروف المد واللين من حيث كانت تقع وصلًا لحروف الروي في الشِّعر ساكنة ومتحركة، فلمَّا أشبهت حروف المد واللين جاز حذفها كما تحذف حروف العلَّة وهي حروف المد" (شرح التَّصريف،ص342).

يقول العكبري (ت:616هـ) في هذا: "وقد أبدلت الميم من الواو في قولهم: فم وأصله فَوْهٌ، مثل فوز، فحذفت الهاء اعتباطًا فبقى فُو، واستحقت الحركة الإعرابية فلو قلبت ألفًا لحذفت بالتنوين وبقى الاسم المعرب على حرف واحد فأبدلوا منها حرفًا من جنسها بشبه الواو ويتصور تحريكه" (اللباب في علل البناء والإعراب،329/2).

أمَّا ابن يعيش (ت: 643هـ) فإنَّه يقول في شرحه للملوكي:" الأصل في (فم، فُوْهٌ)، عينه واو ولامه هاء،...إلَّا أنَّه وقعت الهاء فيه طرفًا وهى مشبهة حروف المد واللين، فحذفت كحذف حرف اللين" (شرح الملوكي،ص291).

وتحدَّث ابن هشام (ت:761هـ) عن إبدال الميم من الواو فقال:" أبدلت وجوبًا من الواو في فم وأصله فَوْهٌ، بدليل أفواه، فحذفوا الهاء تخفيفًا ثُمَّ أبدلوا الميم من الواو" (أوضح المسالك إلى ألفيَّة ابن مالك،401/4).

أمَّا الأزهري (ت:905هـ) فإنَّه يقول في هذه المسألة: " أبدلت وجوبًا من الواو في فم وأصله فَوْهٌ بدليل تكسيره على أفواه، والتَّكسير يرد الأشياء إلى أصولها، فحذفوا الهاء لخفائها تخفيفًا" شرح التَّصريح على التَّوضيح،742/2.

تبيَّن ممَّا سبق أنَّ آراء العلماء قد اختلفت في هذه المسألة ، فقد علَّل الثَّمانيني سبب حذف الهاء هنا لأنَّها تشابه حروف المد واللين، وقد وافقه في هذا الرأي ابن يعيش الذي شرح الكتاب نفسه وهو التَّصريف الملوكي لابن جنّي، وقد خالفهم العكبري في هذا فقال: إنَّ الهاء حذفت اعتباطًا دون أي شبه بينها وبين أي حروف، أمَّا ابن هشام فإنَّه يرى السَّبب في حذف الهاء هو طلب الخفة، وقد وافقه الأزهري في ذلك حيث قال في سبب حذف الهاء في هذا الموضوع لخفائها وخفتها.

ـ وقد علَّل المصنَّف أيضًا بالشَّبه في حديثه عن حذف الهاء إذا كانت لامًا في قولهم : (شاة)، والأصل فيها:(شَوْهة)، وربَّما قالوا: (شَوَهة) حيث قال في كتابه:"...فحذفوا الهاء في قولهم :(شاة)؛ لأنَّ الهاء حرف خفي مهموس يشبَّه بحروف العلة" (شرح التَّصريف، ص417).

يقول أبو سهل الهروي (ت:433هـ): " ...إنَّ أصل الشَّاة شَوهة، بفتح الشِّين والواو على فَعلَة، فحذفت منها الهاء الأصلية وقلبت الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت شاة" (إسفار الصَّفيح،802/2).

وقال ابن يعيش (ت:643هـ) :" أصله شَوْهَة على زنة فَعْلَة،...فحذفوا الهاء تشبيهًا بحروف العلة لخفائها وضعفها وتطرفها" (شرح الملوكي،ص280).

أمَّا ابن عصفور (ت: 669هـ) فإنَّه يقول:" ومن ذلك شاة وأصلها شَوْهَة، فحذفت الهاء لقولهم في تحقيرها شُوَيْهَة، وفي تكسيرها شياه" (الممتع،ص397).

وفي هذا يقول الأزهري(ت:905هـ):" وأصل شاه شَوْهة، بسكون الواو كصفحة، فلمَّا ألقيت الواو والهاء لزم انفتاحها فانقلبت ألفًا فصار شاهة، فحذفت لامها وهي الهاء وعوض منها هاء التأنيث " (شرح التَّصريح على التَّوضيح، 72/1).

فنحن نرى اختلافًا في هذه المسألة وهي سبب حذف الهاء من قولهم (شَوْهة)، فأبو سهل الهروي يرى أنَّهم حذفوا منها الهاء الأصليّة، ولكنَّه لم يعلل السبب في حذفها، أمَّا ابن يعيش فقد وافق الثَّمانيني في رأيه وهو أنَّ السَّبب في حذف هذه الهاء هو شبهها بحروف العلَّة، وقال ابن عصفور في هذا إنَّهم حذفوا الهاء من (شَوْهَة) دون أن يعلل سببًا لحذفها، أمَّا عن الأزهري فإنَّه يقول: إنَّهم قد حذفوا الهاء وعوضوا منها تاء التأنيث.

هذه نماذج من العلل التي علل بها الثمانيني لعلَّة الشَّبه، مبينًا ما حدث فيها من تغيير بسبب الشَّبه بينها وبين مفردات أخرى طرأ عليها التَّغيير نفسه.

علَّة الشُّذوذ:

وهي من العلل التي استعملها العلماء ليجدوا مبرِّرًا لفهم وتفسير بعض الظَّواهر الشَّاذة التي شاعت على الألسن التي لم تخضع للقاعدة الشَّائعة في مثيلاتها.

والشُّذوذ ليس خاصًا بالعربيَّة، وإنَّما نجده في كلِّ اللُّغات تقريبًا، والشَّاذ هو الذي لا ينصاع للقاعدة، أو يخرج من مجال تطبيقها، ويكون التعامل معه بقَبوله واستعماله، دون أن يُتَّخَذ حُجَّة لقياس غيره عليه، ويكون مرجعه هو الاستعمال حيث

يكون استعمال اللفظ مخالفًا للكثير الشَّائع دون إيراد تعليل لذلك هو ما يضطر العلماء إلى وصفه بالشَّاذ الذي يحفظ على شذوذه . (ينظر: التَّعليل اللُّغوي، ص230).

وقد وردت هذه العلَّة في كتاب الثَّمانيني حيث كان يعلل بالشُّذوذ في كل بناء لم تطبق عليه قاعدته، وكثيرًا ما نجده يعلِّل بالشَّاذ في مسائل الصَّرف التي تناولها، وهذه أبرز الأمثلة التي رأى فيها المصنَّف مخالفتها للقياس والشَّائع في الاستعمال بسبب شذوذها عن قاعدتها الصَّرفيَّة .

يقول الثَّمانيني في الهمزة والنُّون في أوَّل (إنْقَحْل) إنَّهما زائدتان وذلك في نحو قول الشَّاعر:"*" مجهول القائل ، وهو من مشطور الرَّجز ولم يعثر على صدره. (ينظر: الخصائص،230/1).

..... لما رَأَتْنِي خَلَقًا إِنْقَحَلَّا

وقد علَّل سبب زيادتهما أنَّهما من باب الشُّذوذ الذي لا يقاس عليه؛ حيث قال في هذا البيت:"...فوزنه (إِنْفَعَلَّ)، فالهمزة والنون زائدتان في أوله وهذا شاذ؛ لأنَّه ليس بمشتق من فِعْلٍ " (شرح التَّصريف،ص263).

قال ابن جنّي (ت: 392هـ):" وكذلك ما جاء عنهم من (إنْقَحْل) في قول صاحب الكتاب ينبغي أن تكون الهمزة في أوَّله للإلحاق بما اقترن بها من النُّون ...ولم يحك سيبويه من هذا الوزن إلَّا إِنْقَحَلَّا وحده" (الخصائص،230/1).

وقال العكبري(ت:616هـ):فأمَّا (إنْقَحْل) فقيل حروفه كلّها أصول مثل جِرْدَحْل، ولا يمنع ذلك لكونه من معنى القحولة لما ذكرنا من نحو سَبِطَ و سِبَطْر، والصَّحيح أنَّ الهمزة والنُّون زائدتان وهو شاذ ولم يأتِ منه إلَّا هذه الصِّفة " (اللباب، 255/2).

وتحدَّث ابن يعيش (ت:643هـ) في هذه المسألة فقال:" قالوا رجل إنْقَحْل أيّ مسن يابس الجلد على العظم من قولهم قَحَل الشيء يَقْحَلُ إذا يبس، فالهمزة والنون في أوَّله زائدتان لما ذكرناه من الاشتقاق، ولقولهم في معناه (قَحْلَ) بفتح القاف وسكون الحاء" (شرح المفصل، 176/4).

وقد تكلَّم المرادي (ت: 749هـ) في زيادة الهمزة والنُّون في قولهم:(إنْقَحْل)، وقد وصفه بأنَّه قليل نادر. (ينظر: توضيح المقاصد ،1214/3).

وبهذا نرى أنَّ العلماء قد اختلفوا في سبب الهمزة والنون في (إنْقَحْل)، فابن جني يقول نقلًا عن سيبويه في كتابه إنَّه لم يحك من هذا الوزن إلَّا إِنْقَحَلا وحده غير أنَّه لم يصفه بالشُّذوذ، أمَّا عن العكبري فقد نقل أنَّهم قالوا: إنَّ حروف (إنْقَحْل) كلّها أصول مثل :جِرْدَحْل، والصحيح عنده أنَّه شاذ ولم يأتِ منه إلَّا هذه الصفة، وهو بهذا يكون قد وافق الثَّمانيني الذي علل زيادة الهمزة والنون هنا بسبب الشذوذ الذي لا يقاس عليه، وقال ابن يعيش أنَّ الهمزة والنون زائدتان، وقد علل السَّبب في زيادتهما أنَّهم قالوا في معناه (قَحَلَ)، فهو عنده ليس من الشُّذوذ في شيء، وقد وصفه المرادي بالقليل النَّادر.

ـ ومن أمثلة علة الشُّذوذ عند الثَّمانيني حديثه عن قلب الواو في قولهم (مَاهَان)، و (دَارَان)؛ حيث يرى أَّصلهما (مَوَهان) و(دَوَرَان)، وعلل المصنَّف سبب القلب فيهما بأنَّه من باب الشذوذ فقال في هذا:" فأمَّا قولهم (مَاهَان)، و (دَارَان)، فأصله مَوَهَان، و دَوَرَان، فقلبه شاذ لا يقاس عليه" (شرح التَّصريف،296).

يقول ابن عصفور (ت: 669هـ) في هذه الألفاظ:" وهي ألفاظ شذَّت تحفظ ولا يقاس عليها وهي دَارَان و هَامَان، وحَادَان، وذلك أنَّهم شبَّهوا في هذه الأسماء الألف والنُّون بتاء التَّأنيث" (الممتع،ص317).

أمَّا الرَّضيّ (ت:686هـ) فإنَّه يقول :" وبعض العرب يعل فَعَلان الذي عينه واو أو ياء فيقول: دَارَان من دار يدور، وهَامَان من هام يهيم، ودَالان من دَال يدُول...وهو شاذ قليل، وعند المبرّد هو قياس لجعله الألف والنوَّن كالتَّاء غير مخرج للكلمة عن وزن الفعل" (شرح شافية ابن الحاجب،106/3).

وفيه يقول ابن هشام (ت:761هـ):"... وشذَّ الإعلال في مَاهَان، و دَارَان" (أوضح المسالك،396/4).

رأى ابن عقيل (ت:769هـ) :"إذا كانت عين الكلمة واوًا متحركة مفتوحًا ما قبلها أو ياء متحركة مفتوحًا ما قبلها وكان في آخرها زيادة تخص الاسم لم يجز قلبها بل يجب تصحيحها وذلك نحو: جَوَلَان، هَيَمَان، وشذَّ مَاهَان، و دَارَان" (شرح ابن عقيل"232/4).

وفي هذا يقول الحملاوي (ت:1351هـ) وشذَّ الإعلال في مَاهَان، و دَارَان، والأصل مَوَهَان، و دَوَرَان، بفتحات فيهما، وقيل: إنَّهما اسمان أعجميان فلا يردان إلى القاعدة" (شذا العرف في فن الصَّرف، ص133).

فقد اختلفت آراء العلماء في شذوذ هذه الألفاظ وقياسها، فالمبرّد يرى نقلًا عمَّا حكاه عنه الرَّضيّ في كتابه أنَّ القلب هو الأصل والقياس، والتصحيح هو الشذوذ؛ لأنَّه جعل الألف و النون كالتاء غير مخرج للكلمة عن وزن الفعل، وقد خالفه الثمانيني في هذا فجاء رأيه مغايرًا تمامًا لرأي المبرّد حيث رأى المصنَّف أنَّ القلب في هذه الألفاظ شاذ لا يقاس عليه، وقد وافقه ابن عصفور في الحكم بشذوذ هذه الألفاظ، وهذا أيضًا ما رآه الرَّضيّ فقال فيه إنَّ هذا شاذ قليل، وهو ما سار عليه من جاء بعدهم من العلماء كابن عقيل وابن هشام والحملاوي؛ حيث رأوا أنَّ الإعلال في هَامَان و دَارَان ونحوها شاذ، غير أنَّ الحملاوي يرى أنهما اسمان أعجميان وهما بهذا الرأي لا يردان إلى القاعدة .

ـ وفي حديثه عن قلب الواو يرى الثمانيني أنَّها إذا سُكنت للإدغام سلمت من القلب لتحصنها بالإدغام وإذا كان قلبها كسرة، أمَّا قولهم (دِيوَان) فإنَّ أصله (دِوَّان)، وقد علل الثمانيني القلب فيه بأنَّه شاذ حيث قال في كتابه: "فأمَّا قولهم (دِيوَان) فقلبه شاذ؛ لأنَّ الأصل (دِوَّان)، فالواو قد تحصنت بالإدغام يدلك على أنَّ هذا هو الأصل قولهم في التصغير (دُوَيْوِين)" (شرح التَّصريف،ص316)

يقول أبو جعفر النَّحاس (ت:338هـ) في أصل دِيوان:" زعم بعض أهل اللُّغة أنَّ أصله أعجمي، وبعضهم يقول عربيّ، وقد ذكره سيبويه في كتابه على أنَّ أصله دِيوَّان، واستدل على ذلك بقولهم في الجمع دَوَاوِين، وهذا قول حسن" (عمدة الكتاب، ص 131).

وقال أبو سهل الهروي (ت: 433هـ) في هذا:"...فأمَّا الديون فمعروف لجمع الكتاب وأصله عند العرب لما تكلمت به دِيَّوان بتشديد الواو، فاستثقلوا ذلك فأبدلوا من الواو الأولى ياء ولذلك قالوا في الجمع دَوَاوين على الأصل ولم يقولوا دَيَاوِين" (إسفار الفصيح،625/2).

وفي هذا يقول ابن يعيش (ت:643هـ): " فإن قيل إنَّهم يقولون دِيوان وأصله دِيَّوان قيل: القلب هنا لثقل التَّضعيف لا لسكونها وانكسار ما قبلها " (شرح المفصل،384/3).

وقال ابن مالك (ت:672هـ) فيه :" والياء في ديوان هي منقلبة من واو بدلالة قولهم في الجمع دَواوِين، فلم يعل ديوان بالإعلال المذكور؛ لأنَّ اجتماع الياء والواو فيه عارض؛ ولأنَّ إعلاله بما ذكر يصير ديَّانًا، وهو مثل : دِوَّان الذي فرَّ منه وسبب الفرار منه خوف التباس الاسم بالمصدر" (إيجاز التَّعريف في علم التَّصريف، ص148).

من خلال هذا العرض يتبين أنَّ هناك اختلاف بين العلماء في قلب (دِوَان)، أبو جعفر النَّحاس يرى أنّ أصله أعجمي، وقد نقل عن سيبويه أنَّ أصله دِوَّان ولم يصفه بالنُّدرة أو الشُّذوذ، أمَّا عن الثَّمانيني فقد اختلف مع من سبقه حيث قال : إنَّ القلب في (دِيوَان) إنَّما هو شاذ لا يقاس عليه غيره؛ لأنَّ الواو قد تحصَّنت بالإدغام، وخالفه أبو سهل الهروي في شذوذ قلبه فقال: إنَّهم استثقلوا تشديد الواو فأبدلوا منها ـ أي الواو الأولى ـ ياء، وليس هذا من الشُّذوذ من شيء، وقد وافقه في هذا ابن يعيش الذي يرى أنَّ القلب هنا لثقل التَّضعيف لا لسكون الواو وانكسار ما قبلها، وقد علل ابن مالك القلب في دِيوَان أنَّهم فرُّوا من خوف التباس الاسم بالمصدر، وبناء على هذا فإنَّنا نرى أنَّ الثَّمانيني قد انفرد برأيه هذا وهو الشُّذوذ في قلب ديوان، فقد اختلف مع من سبقه من العلماء، واختلف معه من جاء بعده أيضًا.

نتائج البحث:

فليس بوسع هذا البحث المتواضع أنْ يقف على المسائل القياسيَّة والدلاليَّة جميعها؛ لأنَّ ذلك يحتاج إلى مصنف فيها، ولكن هذا قبس يستضاء به للكشف عن هذه العلل ، وآراء النحاة منها في مسائل مختارة، لتكون فاتحه لبحث موسَّع، وقد كشف هذا البحث عن الآتي:

1ـ إنَّ النُّحاة قد اهتموا بالعلل الدّلاليَّة والقياسيَّة بشكل لافت، ساعدهم على ذلك نشاطهم العقلي المبني على الإفادة من علم المنطق السائد في عصرهم.

2 ـ التَّعليل في النَّحو لا يقصد به توقف وجود المعلول على وجود العلَّة كتوقف وجود الأثر على المؤثر أو أنَّ العلَّة سبب لوجود المعلول.

3 ـ اهتم الثَّمانيني بالتَّعليل للمسائل الصرفيَّة التي قد يشعر أنها ربَّما لا تفهم أو يصعب بيانها.

4ـ سهولة أسلوبه و وضوحه أثناء شرحه.

5 ـ العلَّة متزامنة مع نشأة النَّحو و لا يمكن فصل أحدهما عن الأخرى.

قائمة المصادر والمراجع

1 ـ إسفار الفصيح، لأبي سهل الهروي، تح: أحمد بن سعيد قشاش، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلاميَّة، المملكة العربيَّة السُّعودية، ط.1

2 ـ الأسس المنهجية في النحو العربي، دراسة في كتب إعراب القرآن، قاسم حسام أحمد، دار الأفاق العربية، القاهرة،ط1، 2007.

3 ـ الأصول في النَّحو، لابن السَّراج، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرِّسالة، لبنان.

4 ـ أصول النَّحو العربي، محمد خير الحلواني، تح: صلاح مهدي، دار الأطلسي، ط2، 1983م.

5 ـ الأعلام، خير الدين الزركلي، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، ط 10 ،1999م.

6 ـ الإغراب في جدل الإعراب، و لمع الأدِّلة في أصول النَّحو، أبو البركات بن الأنباري، تح: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط2، 1971م.

7 ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، دار الجيل، بيروت،ط5، 1979م.

8 ـ إيجاز التعريف في علم التصريف، لابن مالك، تح: محمد المهدوي، ط1.

9 ـ التَّعليل اللُّغوي في كتاب سيبويه، تأليف: شعبان عوض العبيدي، ليبيا، جامعة قاريونس

10 ـ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيَّة ابن مالك، للمرادي، تح: عبد الرَّحمن علي سليمان، ط1، 2008.

11 ـ الخصائص، لابن جني، الهيئة المصريَّة العامة للكتاب.

12 ـ شرح ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك، لابن عقيل، تح: محمد محيي الدِّين عبد الحميد، دار التُّراث، القاهرة، ط 20.

13 ـ شذا العرف في فن الصَّرف، للحملاوي، تح: نصر الله عبد الرَّحمن، مكتبة الرُّشد، الرِّياض

14 ـ شرح التَّصريح على التَّوضيح أو التَّصريح بمضمون التَّوضيح في النَّحو، خالد الأزهري، دار الكتب العلميَّة، بيروت.

15 ـ شرح التَّصريف، الثَّمانيني، تح: إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، الرِّياض، د ت.

16 ـ شرح شافية ابن الحاجب، للرَّضي، الاستربادي، تح: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف، دار الكتب العلميَّة، بيروت، لبنان.

17 ـ شرح المفصَّل، لابن يعيش، تح: إميل يعقوب، دار الكتب العلميَّة، بيروت.

18 ـ شرح الملوكي في التَّصريف، لابن يعيش، تح: فخر الدِّين قباوة، المكتبة العربيَّة بحلب، 1973.

19 ـ طبقات فحول الشُّعراء، ابن سلَّام الجمحي، تح: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدَّة، د ت.

20 ـ علل النَّحو، لابن الورَّاق، تح: محمد جاسم محمد الدَّرويش، مكتبة الرُّشد، الرياض، السُّعوديَّة،ط1، 1999.

21 ـ العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تح: مهدي المخزومي، مكتبة الهلال.

23 ـ عمدة الكتاب، لأبي جعفر النَّحاس، تح: بسَّام عبد الوهاب الجابي، دار ابن حزم .

24 ـ الفصول المفيدة في الواو المزيدة، صلاح الدِّين العلائي، تح: حسن موسى، دار البشير، ط1990،1م

25 ـ الكتاب، لسيبويه، تح: عبد السَّلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988.

26 ـ اللباب في علل البناء الإعراب، للعكبري، تح: عبد الإله النَّبهان، دار الفكر، دمشق، ط1، 1995.

27 ـ لسان العرب، ابن منظور، دار الفكر، بيروت ـ لبنان.

28 ـ اللُّغة العربية معناها ومبناها، تمام حسَّان، دار الثَّقافة، المغرب، 1994.

29 ـ مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزَّمان، لليافعي، وضع حواشيه: خليل منصور، دار الكتب العلميَّة، بيروت، لبنان، ط.1997،1

30 ـ المقتضب، للمبرد، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، د ت.

31 ـ المنصف، لابن جنّي، دار إحياء التُّراث، ط1، 1954م.

32 ـ الممتع الكبير في التَّصريف، لابن عصفور، تح: فخر الدِّين قباوة، مكتبة لبنان، ط1، 1996.

33 ـ نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ابوالبركات بن الأنباري، تح: إبراهيم السَّامرائي، مكتبة المنار، الأردن، ط3، 1958.

33 ـ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسُّيوطي، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التَّوفيقيَّة ،القاهرة.